التاريخ في أتون الإبادة

تدمير قوات الاحتلال الإسرائيلي المعالم الأثرية والتاريخية في قطاع غزة في سياق جريمة الإبادة الجماعية

مركز الميزان لحقوق الإنسان - 2026

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 2

ملخص تنفيذي 3

منهجية التقرير 5

مقدمة 6

تدمير المعالم الأثرية والتاريخية في قطاع غزة 8

أولاً: أرقام وحقائق 8

ثانياً: أبرز المعالم الأثرية والتاريخية المدمرة 13

ثالثاً: تحليل التدمير الممنهج للميراث الأثري في قطاع غزة 22

التكييف الحقوقي والقانوني لاستهداف المعالم الأثرية والتاريخية 26

النتائج والتوصيات 28

ملخص تنفيذي

يحمل التقرير عنوان: التاريخ في أتون الإبادة، ويتناول رصداً وتحليلاً لعمليات التدمير الممنهج التي طالت المعالم الأثرية والتاريخية في قطاع غزة، باعتبارها جزءاً من جريمة الإبادة الجماعية التي تواصلها قوات الاحتلال الإسرائيلي. ويأتي هذا التقرير ضمن الجهود التوثيقية الرامية إلى تسجيل جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في القطاع، بهدف حفظ الوقائع، وكشف الحقيقة أمام الرأي العام الدولي.

كما يستعرض التقرير السياسة الممنهجة التي انتهجتها قوات الاحتلال في استهداف الأعيان الثقافية، بوصفها ركائز للهوية التاريخية والحضارية للشعب الفلسطيني، ويوثق حجم الدمار الذي أصاب المعالم الأثرية تدميراً كلياً وجزئياً. ويرصد تعمد قوات الاحتلال محو الشواهد المادية على الوجود الثقافي والتاريخي الفلسطيني عبر مراحله المتعاقبة، من الكنعانية والرومانية والإسلامية والمسيحية، إضافة إلى بيان موقف القانوني الدولي من هذه الجرائم، وتوفير قاعدة بيانات تدعم مسارات المساءلة الدولية وجهود جبر الضرر.

ويعتمد التقرير على المنهج الوصفي التحليلي (كمياً وكيفياً)، لرصد أنماط التدمير الممنهج الذي طال المعالم الأثرية والتاريخية في قطاع غزة خلال الفترة من 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025م، وذلك بهدف تقديم قراءة إحصائية وتحليلية للانتهاكات في ضوء المواثيق الدولية ذات الصلة بحماية الممتلكات الثقافية وبيان آثارها على الهوية الثقافية والتراث الإنساني. واستند التقرير إلى مسح ميداني شامل عبر (226) استمارة توثيق خضعت للمراجعة والتحليل الإحصائي، وتنفيذ نحو (200) زيارة ميدانية للتحقق من الأضرار، إضافة إلى إجراء مقابلات مع خبراء ومسؤولين وجهات مختصة، بما يعزز دقة النتائج وموثوقيتها. كذلك اعتمد على المراجعة المكتبية للتقارير والدراسات والمراجع ذات الصلة بالتراث الفلسطيني والتراث العالمي، بهدف تعزيز الإطار النظري ودعم النتائج التحليلية.

71,5% من التراث الثقافي فُقد

226 معلماً أثرياً وتاريخياً

خلص التقرير إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن استهداف المعالم الأثرية والتاريخية في قطاع غزة كان منهجياً ومقصوداً، لا عرضياً، إذ فقد القطاع نحو (71.5٪) من تراثه الثقافي، مع تدمير (226) معلماً أثرياً وتاريخياً، منها (123) بشكل كلي. وتعرضت (78.4٪) من المواقع لأضرار بفعل القصف الجوي والبري، فيما بلغت نسبة النسف المتعمد (11٪) والتجريف (10.6٪)، وشكّل القصف الجوي الأداة الرئيسة للتدمير بنسبة (68٪)، تلاه التجريف بالجرافات العسكرية بنسبة (27٪). وكانت محافظة غزة الأكثر تضرراً بنسبة (78٪)، كما وقع (65) موقعاً أثرياً في نطاق جغرافي يُمنع دخول الفلسطينيين إليه ضمن ما يعرف بالخط الأصفر الذي يقتطع ما يزيد على (60٪) من مساحة القطاع.

كما يُظهر التقرير تعمد استهداف (40٪) من المعالم المعروفة بشارات واضحة، وتوثيق (11) واقعة سرقة ونهب منظم لقطع أثرية نادرة من مناطق خاضعة للسيطرة العسكرية المباشرة. وطال الدمار مواقع تعود إلى الألف الثالثة قبل الميلاد وأقدم دور العبادة والبيوت الأثرية العثمانية، بما في ذلك (105) منازل تاريخية، ما أحدث فجوة عميقة في السردية التاريخية للمنطقة. وتؤكد هذه المعطيات أن تدمير الحجر اقترن باستهداف البشر، في سياق سياسة ترمي إلى محو الهوية والوجود التاريخي الفلسطيني.

وبناءً على تلك النتائج، يوصي التقرير بضرورة انهاء الاحتلال بشكل كامل للأراضي الفلسطينية وفقا للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في يونيو من العام 2024، وبالوقف الكامل للعدوان المستمر والمتواصل الذي تشنه قوات الاحتلال، والعمل على إلزامها بوقف العمليات العسكرية فوراً، ورفع القيود والعقوبات الجماعية المنافية للقانون الدولي الإنساني، وإدخال المساعدات الإنسانية، والشروع الفوري في إعادة إعمار المساكن والمنشآت العامة والخاصة والبنية التحتية المتضررة وترميم المواقع الأثرية المدمرة. كما يدعو إلى تفعيل المساءلة الجنائية الدولية عبر حثّ مكتب الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية على إدراج تدمير التراث الثقافي كملف مستقل ضمن تحقيقات جرائم الحرب، وضمان محاسبة المسؤولين عنها، إلى جانب تفعيل المسؤولية المدنية وإلزام دولة الاحتلال بتمويل إعادة الإعمار والترميم وفق المعايير الدولية.

كذلك يشدد التقرير على أهمية التدخل الفني العاجل من خلال إرسال بعثة مشتركة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) والمجلس العالمي للمعالم والمعالم الأثرية (إيكوموس)، لتقييم الأضرار ووضع خطة طوارئ لحماية ما تبقى من المعالم، والإشراف الهندسي المتخصص على إزالة الركام واستعادة العناصر المعمارية القابلة للترميم. ويوصي بإنشاء سجل وطني رقمي شامل للمفقودات الأثرية لملاحقتها دولياً، وإطلاق حملات إعلامية دولية لتعزيز الوجود الفلسطيني في مواجهة محاولات طمس التاريخ.

منهجية التقرير

يعتمد التقرير على المنهج الوصفي التحليلي، كمياً وكيفياً، لرصد وتحليل أنماط التدمير الممنهج للمعالم الأثرية والتاريخية في قطاع غزة خلال الفترة المرصودة. يهدف هذا النهج إلى تقديم قراءة إحصائية وتحليلية معمقة للانتهاكات من منظور المواثيق الدولية، مع بيان انعكاساتها على التراث الإنساني والهوية الثقافية.

اعتمد التقرير في استقاء معلوماته على الأدوات الآتية:

1 **استمارة توثيق الانتهاكات:** أداة معيارية مصممة لرصد تفاصيل الانتهاك وجهة المسؤولية، حيث يتولى الباحثون الميدانيون استيفاء بياناتها من الجهات الرسمية المختصة وتفريغها في قاعدة بيانات رقمية لاستخلاص المؤشرات العلمية. وصُممت لجمع البيانات الأولية حول حالة الضرر التي لحق بالمعالم الأثرية والتاريخية في قطاع غزة، حيث استوفى الباحثين تعبئة (226) استمارة، وخضعت الاستمارات لاحقاً للمراجعة والتدقيق والتحليل الإحصائي، بهدف استنباط النتائج واستخدام المعلومات في التقرير.

226
استمارة موثقة

2 **الزيارات الميدانية:** نظم فريق البحث الميداني عدد (200) زيارة للمعالم الأثرية والتاريخية المتضررة، لغرض التحقق والتوثيق، حسبما سمحت به الظروف الميدانية في ظل استمرار الحرب، وبعض المواقع تطلبت أكثر من زيارة.

200
زيارة ميدانية

3 **المقابلات:** أداة تهدف لجمع بيانات معمقة من ذوي الاختصاص في الآثار والتاريخ، والضحايا المباشرين، مع ملاحظة أن التقرير سجل (35) مقابلة مع خبراء في التاريخ والآثار والتراث الفلسطيني ومع مسؤولين عن المعالم الأثرية والتاريخية والجهات المختصّة مثل: المجالس البلدية، وزارة السياحة والآثار، وزارة الثقافة، وغير ذلك.

35
مقابلة

4 **المراجعة المكتبية (الوثائقية):** فحص للتقارير والدراسات والمراجع المتعلقة بالآثار الفلسطينية والتراث العالمي، لتعزيز الإطار النظري ودعم النتائج التحليلية بالحقائق.

200
زيارة ميدانية

جاءت محددات التقرير، على النحو الآتي:

- **النطاق الزمني:** تغطي الدراسة الفترة الممتدة من 7 أكتوبر 2023م حتى 31 ديسمبر 2025م، وهي الفترة التي تشمل مراحل إعداد التقرير النهائية.
- **النطاق المكاني:** يشمل المسح كافة المعالم الأثرية والتاريخية المعتمدة رسمياً ضمن النطاق الجغرافي لمحافظات قطاع غزة.

مقدمة

منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف المدنيين في قطاع غزة وتدمير ممتلكاتهم العامة والخاصة ضمن حرب الإبادة الجماعية التي دخلت عامها الثالث والتي تشنها على الشعب الفلسطيني، مستخدمةً كميات كبيرة من القنابل والصواريخ شديدة الانفجار، ما أدى إلى تدمير واسع للبنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات والمراكز الصحية والجامعات والمدارس والمنشآت الثقافية. وقد استمر القصف والحصار ومنع إدخال السلع الأساسية والوقود حتى بعد إعلان انتهاء العمليات العسكرية في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2025[1]، الأمر الذي عمّق الأزمة الإنسانية وأعاق عودة السكان إلى حياتهم الطبيعية.

انخفاض سكاني حاد

254,000
انخفاض سكاني

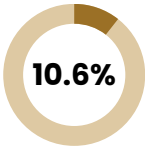

من السكان قبل الحرب

2,13 مليون
عدد سكان القطاع

أسفرت الحرب عن انخفاض سكاني حاد وغير مسبوق قُدّر بنحو 254 ألف نسمة، أي ما يعادل 10.6٪ من السكان قبل الحرب، ليبلغ عدد سكان القطاع نحو 2.13 مليون نسمة. وبحلول نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2025،

الإصابات المبلغ عنها حتى نهاية ديسمبر 2025

70,942
شهيد

18,592
طفل

قرابة **12,400**
امرأة

11,000
مفقود

171,195
جريح

بلغ عدد الشهداء نحو 70,942 شهيداً، بينهم 18,592 طفلاً وقرابة 12,400 امرأة، إضافة إلى نحو 11,000 مفقود و171,195 جريحاً.

النزوح

نحو
2 مليون
نزحوا من منازلهم

كما اضطر قرابة 100 ألف فلسطيني إلى مغادرة القطاع، فيما نزح نحو مليوني شخص من منازلهم، في مشهد يعكس نزيفاً ديموغرافياً واجتماعياً عميقاً.[2]

وامتدّ التدمير ليطال التراث الثقافي بوصفه أحد أبرز مكونات الهوية الفلسطينية. فالتراث هو الإرث المتوارث من الماضي، ويعتبر التراث الثقافي والطبيعي نبع حياة وإلهام لا بديل له[3]. ويتضمن الأبنية الحجرية، والمقتنيات الأثرية، والتراث الثقافي، والشعبي، والفلكلوري. ويضم التراث الثقافي: الأعمال المعمارية، وأعمال النحت الأثرية والرسم، والعناصر أو الهياكل ذات الطبيعة الأثرية، والنقوش، ومساكن الكهوف، ومجموعات من الميزات والتي لها قيمة عالمية بارزة من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم[4]. وجاء في ديباجة اتفاقية لاهاي لعام 1954م بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاعات مسلحة، أنّ "الأضرار التي تلحق بالممتلكات الثقافية التي يملكها أيّ شعب تمسّ التراث الثقافي الذي تملكه الإنسانية جمعاء، فكل شعب يساهم بنصيبه في الثقافة العالمية".[5]

وتعمّدت قوات الاحتلال استهداف الأعيان الثقافية والتاريخية في قطاع غزة وتدميرها بصورة ممنهجة، بما في ذلك المساجد، والكنائس، والمقابر، والقصور، وأرضيات الفسيفساء، والمنازل والأسواق القديمة، ومواقع الحفريات والتلال الأثرية، والمتاحف والمكتبات والمدارس التاريخية. ووفق توثيقات جهات الاختصاص، تضرر 226 موقعاً تراثياً وثقافياً من أصل نحو 316 مبنى ومعلماً ذا قيمة تاريخية، تبقى منها سليماً أقل من ثلث التراث الثقافي الموثق في القطاع، نتيجة الغارات الجوية والعمليات البرية والتجريف[6].

226 من أصل 316 موقعاً تراثياً وثقافياً تضرر

أقل من الثلث بقي سليماً

ويهدف هذا التعمد إلى محو المكونات المادية للذاكرة الثقافية الفلسطينية، بما تحمله من دلالات دينية وقومية وحضارية، في مدينة تُعدّ من أقدم المدن الكنعانية التي تعاقبت عليها حضارات متعددة وخلّفت شواهدها عبر القرون. وقد انعكس تدمير المعالم الدينية والتاريخية على الهوية الثقافية للمجتمع الفلسطيني، مسلمين ومسيحيين، وأحدث شرخاً في النسيج الاجتماعي، إذ فقد آلاف النازحين مساكنهم وصلتهم المادية بتاريخهم وأسلافهم، ما أثّر في الذاكرة الجمعية والسردية التاريخية.

ويأتي هذا التقرير في سياق دور للمركز في رصد جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مع تركيز خاص على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعرض التقرير منهجيته وإحصاءً شاملاً لحجم الدمار، ونماذج من المعالم المتضررة، وتحليلاً لآثار استهداف التراث الثقافي، وصولاً إلى جملة من النتائج والتوصيات الرامية إلى دعم جهود المساءلة الدولية وجبر الضرر، وصون ما تبقّى من الذاكرة التاريخية لقطاع غزة.

تدمير المعالم الأثرية والتاريخية في قطاع غزة

انتهجت قوات الاحتلال الإسرائيلي سياقاً منظماً في تدمير التراث التاريخي العالمي في مختلف مناطق قطاع غزة، والمتمثل في: المساجد، المقامات والزوايا، الكنائس، المقابر، أرضيات الفسيفساء، القصور والقلاع، البيوت والخانات، السبل، المحلات التجارية والأسواق، مواقع الحفريات الأثرية، المتاحف والممتلكات الأثرية، والمعالم التاريخية الأخرى. لتزجّ بذلك بالتاريخ والتراث الإنساني العالمي في أتون حرب الإبادة، وتعمل على إبادة الذاكرة الفلسطينية بشكل منظم ومقصود، بهدف استلاب الفلسطينيين من تاريخهم الحافل لتسهيل تطويعهم وتهجيرهم.

انتهجت قوات الاحتلال الإسرائيلي سياقاً منظماً في تدمير التراث التاريخي العالمي في مختلف مناطق قطاع غزة، والمتمثل في: المساجد، المقامات والزوايا، الكنائس، المقابر، أرضيات الفسيفساء، القصور والقلاع، البيوت والخانات، السبل، المحلات التجارية والأسواق، مواقع الحفريات الأثرية، المتاحف والممتلكات الأثرية، والمعالم التاريخية الأخرى. لتزجّ بذلك بالتاريخ والتراث الإنساني العالمي في أتون حرب الإبادة، وتعمل على إبادة الذاكرة الفلسطينية بشكل منظم ومقصود، بهدف استلاب الفلسطينيين من تاريخهم الحافل لتسهيل تطويعهم وتهجيرهم.

يستعرض التقرير تدمير المعالم الأثرية والتاريخية في قطاع غزة، على النحو الآتي:

أولاً: أرقام وحقائق

ويستعرض هذا القسم من التقرير نتائج المسح الميداني، المستند على استمارة التوثيق الخاصة بالمركز،[7] محللاً طبيعة وحجم وتفاصيل الأضرار التي لحقت بالمعالم الأثرية والتاريخية، كما يأتي:

1. المعالم الأثرية والتاريخية المستهدفة:

الموقع	حجم الضرر			المجموع
	كلي	بالغ	جزئي	
جامع/ مسجد	9	4	4	17
زاوية/ مقام	1	7	0	8
كنيسة/ دير	1	1	1	3
مدرسة	1	1	0	2

مقبرة	4	1	2	7
تلال	9	1	9	19
سوق/ محل تجاري	6	4	5	15
بيت	71	30	4	105
حمام	1	0	0	1
قصور وقلاع	2	5	2	9
ممتلكات أثرية	2	0	0	2
أرضيات	0	3	0	3
متاحف	1	2	0	3
مستشفى	0	1	0	1
سبيل مياه	1	0	0	1
موقع حفريات	8	1	6	15
موانئ	0	1	0	1
أخرى[8]	6	6	2	14
الإجمالي	123	68	35	226

الجدول رقم (1): يوضح حجم الأضرار التي لحقت بالمعالم الأثرية والتاريخية

دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة (123) معلماً أثرياً وتاريخياً بشكل كلي، حيث شكّلت النسبة الأكبر من إجمالي المعالم المستهدفة (54.5٪)، بينما بلغت نسبة المعالم التي تضررت بشكل بالغ (29.8٪) موقعاً، فيما بلغت نسبة المعالم التي تضررت بشكل جزئي طفيف (15.7٪) من إجمالي المعالم المستهدفة. ويدلل ذلك نية قوات الاحتلال إيقاع أذى أكبر بهذه المعالم ومحاولة مسحها وطمس وجودها المادي والحضاري والثقافي بشكل مقصود وممنهج.

واستهدفت قوات الاحتلال البيوت السكنية التاريخية بشكل كبير من بين المعالم الأثرية والتاريخية في قطاع غزة، حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة (46.4٪)، وجاءت في المرتبة الثانية التلال الأثرية بنسبة (8.4٪)، والمساجد الإسلامية جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة (7.5٪)، فيما احتلت معالم (حمام، مستشفى، سبيل مياه، موانئ) المراتب الأربعة الأخيرة بين المعالم المستهدفة بنسبة (0.4٪) لكل منها.

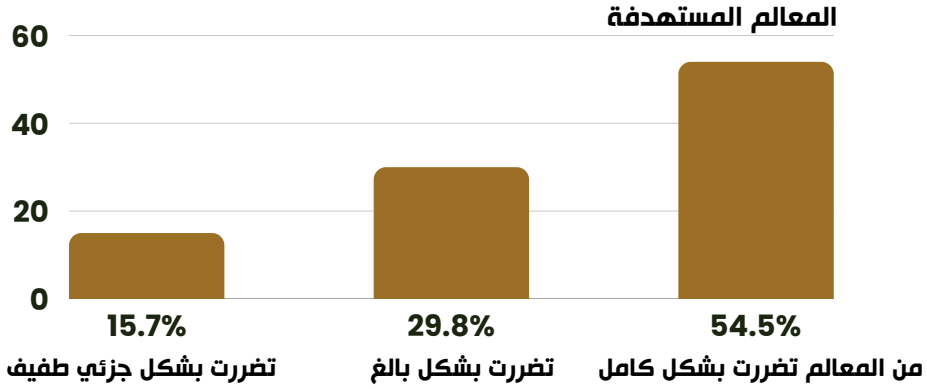

2. التوزيع الجغرافي للمعالم الأثرية والتاريخية المتضررة:

المحافظة	عدد المعالم
شمال غزة	8
غزة	164
الوسطى	17
خان يونس	28
رفح	9
الإجمالي	226

جدول رقم (2): يوضح توزيع المعالم الأثرية والتاريخية بحسب المحافظة

تؤكد المعلومات أنّ محافظة غزة تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المعالم الأثرية والتاريخية المستهدفة، حيث تشكل نسبتها (72.5٪)، وجاءت محافظة خان يونس في المرتبة الثانية بنسبة (12.4٪)، ثم الوسطى بنسبة (7.6٪)، ثم رفح بنسبة (3.9٪)، وأخيراً محافظة شمال غزة بنسبة (3.6٪). وتعد غزة المدينة الأقدم في قطاع غزة، وهي المركز الاقتصادي والسياسي عبر التاريخ، ويوجد في نطاقها معظم المؤسسات والمعالم الأثرية والتاريخية، ومن بعدها تأتي محافظة خان يونس. ويؤكد ذلك تعمد استهداف قوات الاحتلال للمحافظات التاريخية الأبرز في قطاع غزة.

3. أشكال استهداف المعالم الأثرية والتاريخية:

نوع الانتهاك	العدد
قصف	177
نسف	25
تجريف	24
الإجمالي	**226**

الجدول رقم (3): يوضح أشكال الاستهداف الذي لحق في بالمعالم الأثرية والتاريخية

تؤكد الحقائق أنّ (78.4٪) من المعالم الأثرية والتاريخية تضررت نتيجة عمليات القصف الجوي والبري، حيث اعتمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال جريمة الإبادة الجماعية على الطيران الحربي الذي أسقط كميات كبيرة من الصواريخ والقنابل المحملة بالمتفجرات شديدة التدمير، والتي مسحت الأحياء والمنازل السكنية، والمعالم الأثرية والتاريخية، وبلغت نسبة المعالم التي تضررت جراء عمليات النسف المقصودة (11٪)، فيما بلغ نسبة تجريف المعالم (10.6٪) حيث شهدت مناطق واسعة من القطاع توغلات برية وتخللها اقتحامات وعمليات تجريف ومسح واسع للممتلكات العامة والخاصة.

4. وسيلة الانتهاك:

وسيلة الاعتداء	العدد
جرافة مصحوبة بقوة عسكرية	59
طائرة مروحية/ حربية	164
دبابة	2
قوة عسكرية بدون آليات ثقيلة[9]	1
الإجمالي	**226**

جدول رقم (4): يوضح توزيع المعالم الأثرية والتاريخية بحسب جهة الاعتداء

تؤكد المعلومات أن الطائرات الحربية بأنواعها المختلفة تعد الوسيلة الأكثر استخداماً في تدمير المعالم الأثرية والتاريخية وحيث تشكل ما نسبته (72.6٪)، يليها استخدام الجرافات المصحوبة بقوة عسكرية وتشكل نسبتها (26.2٪)، واستخدمت الدبابات في عملية التدمير بنسبة (0.8٪)، فيما دمرت قوة عسكرية المعالم بنسبة (0.4٪). وهو ما يؤكد أن المعالم الأثرية والتاريخية والتراث العالمي دمر في أتون الحرب التي استخدمت فيها قوات الاحتلال القوة والأسلحة المختلفة بشكل مفرط، دون تناسب أو تمييز أو ضرورة حربية.

5. المعالم الأثرية والتاريخية المعروفة مسبقاً:

استهدف المعالم الأثرية والتاريخية، على الرغم من معرفة قوات الاحتلال المسبقة بماهيتها وصفتها، حيث أن حوالي (40٪) من المعالم هي إسلامية أو مسيحية، ويوجد عليها شارات مميزة وواضحة كالهلال والمأذنة والقبة الذي يرمز للمساجد، أو الصليب والجرس الذي يرمز للكنائس.

≅40%

من المعالم تحمل شارات واضحة

6. سرقة المعالم الأثرية والتاريخية:

تعرضت نحو (11) موقعاً أثرياً للسطو والسرقة والنهب، خاصة في المناطق التي تعرضت للتوغل وتنوعت المفقودات الأثرية، وشملت الحجارة المزخرفة، وبعض العناصر المعمارية، وبعض الساعات والرخام، والأعمدة الأثرية، وتماثيل وأحجار كريمة. علماً أن مناطق تلك المعالم ضمن المناطق التي تفرض قوات الاحتلال سيطرتها عليها بشكل كامل، وقت وقوع السرقة، ولا يستطيع أحد بخلاف قواتها الدخول أو الخروج منها.

11

موقعاً أثرياً تعرض للسرقة والنهب

7. استهداف المعالم الأثرية والتاريخية أكثر من مرة:

استهدف نحو (44) موقعاً أثرياً وتاريخياً للاستهداف أكثر من مرة خلال العدوانات السابقة التي شنتها قوات الاحتلال على قطاع غزة، وهذا يؤكد على نيتها المسبقة تدمير هذه المعالم بشكل متعمد، وبعضها أكملت عليه تلك القوات بعد توغلها في المنطقة بالتجريف والمسح ودفن معالم الأماكن.

44

موقعاً أثرياً وتاريخياً استهداف أكثر من مرة

8. استهداف البيوت الأثرية:

استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي (105) بيتاً سكنياً أثرياً، يعود بناؤه إلى العصر العثماني وما بعده، ويعيش فيه مئات السكان الذين ورثوه عن أجدادهم، ليخرج الاستهداف عن سياق تدمير التاريخ إلى انتهاك الحق في السكن، وحرمان السكان من الملاذ الآمن لهم، الذين يضم تاريخ أسرهم وذكرياتهم الممتدة. ووثق باحثو المركز تدمير (71) بيتاً أثرياً بشكل كلي. ما يؤكد قصدية قوات الاحتلال إحداث أكبر أذى ممكن بهذه المعالم التاريخية.

105

بيتاً سكنياً أثرياً استهدفت

8. استهداف البيوت الأثرية:

أعلن عن اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر 2025م[10]، وبناء عليه بقيت قوات الاحتلال الإسرائيلي في شريط عريض يقضم حوالي 56٪ من مساحة قطاع غزة[11] حدد بخط أصفر، ويمتد من بيت لاهيا شمالاً إلى الحدود الشرقية ثم يلتف جنوباً بأجزاء من محافظة خان يونس ورفح. يقع ضمن المنطقة الصفراء (داخل ما يسمى بالخط الاصفر) حوالي (63) موقعاً أثرياً وتاريخياً، هي (8 مساجد، كنيسة، 8 تلال، 7 خربة، 2 أرضية فسيفساء، 2 مقبرة، متحف، 32 بيت، و4 محلات تجارية). وأهم المواقع التي يمكن تحديدها داخل الخط الأصفر: مسجد النصر (بيت حانون). المقبرة الرومانية الكبرى (بيت لاهيا). المقبرة الرومانية البيزنطية، كنيسة مخيتيم البيزنطية (جباليا). مسجد القزمري، مسجد المحكمة، مسجد الست رقية، مسجد ابن عثمان، مقام شمشون، مقام الشيخ مسافر، مقام أبو الكاس، وبيوت: السقا، حتحت، مرتجى، البلتاجي، بسيسو، الشيخ، جعرور، الحطاب، التتر، الباز، جرادة، الديراوي، سليم، الزعيم، العرعير، الصواف، الرملاوي، الشوا، حلس، وشكور، ومحلي المشهراوي وأبو العوف التجاريين (غزة). لوحة فيسفساء البريج، قصر فريح المصدر، (المحافظة الوسطى). فسيفساء عبسان الكبيرة، متحف القرارة، مقام الخليل، مقام بني سهيلا، خربة خزاعة، وبيوت: أبو دقة وأبو دراز (خان يونس). تل رفح، تل مصبح، خربة رفح، خربة أبو قشطة، خربة العدس (رفح).

وصل باحثو المركز عدداً من تلك المواقع خلال فترات الهدنة خلال الحرب، وتأكدوا من حجم تضررها، واعتمد عدد من المواقع المدمرة كلياً، فيما لم يحدد حجم الضرر في بعضها، واعتبر متضرراً جزئياً، وعليه يعتبر توثيقها بشكل أولي حتى تنسحب قوات الاحتلال ويستطيع باحثونا معاينة تلك المواقع وتوثيق الضرر النهائي الذي لحق بها.

ثانياً: أبرز المعالم الأثرية والتاريخية المدمرة:

دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال جريمة الإبادة الجماعية على قطاع غزة، المعالم الأثرية والتاريخية التي تمثل قيمة تاريخية عظيمة ومعالم مميزة ضمن التراث العالمي، والتي تظهر الحضارات والحقب التاريخية والعصور المتعاقبة في قطاع غزة.

ويعرض التقرير أبرز المعالم الأثرية والتاريخية التي تعرضت للتدمير الكلي أو البالغ حسب معلومات المسح الميداني الذي أجراه فريق مركز الميزان، ما لم يذكر خلافاً لذلك، على النحو الآتي:

مدافن تل العجول

محافظة غزة، بلدة المغراقة، شمال وادي غزة

يقع في محافظة غزة، بلدة المغراقة، شمال وادي غزة. تعرض الموقع لتشويه كامل للمعالم نتيجة حركة الآليات الثقيلة وتجريف التربة الأثرية، مما دمر السياق الأثري للقبور غير المنقبة[12].

ويعتبر من أهم مواقع غزة القديمة في العصر البرونزي المتوسط والمتأخر (1500 ق.م)، اكتشف فيها مدافن غنية جداً، يوجد فيه أجزاء من عدة مساكن خاصة، وأكبر قصر تم اكتشافه حتى الآن في فلسطين. ويضم قبوراً احتوت على مجموعات نادرة من الحلي الذهبية والفخار المصبوغ، وهي مرتبطة بقصور المدينة الكنعانية القديمة[13].

تدمير السياق الأثري للقبور غير المنقبة[12]

مدافن تل العجول

تل رفح

محافظة رفح، شاطئ البحر، بمحاذاة الحدود المصرية | 5100 م²

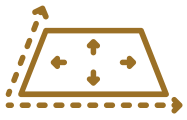

يقع في محافظة رفح، شاطئ البحر، بمحاذاة الحدود المصرية. المساحة الإجمالية (5100م2). تعرض الموقع للقصف الجوي وعمليات التجريف الواسعة، وتضرر بشكل بالغ، ويشمل الضرر تجريفاً كبيراً لسطح التلة، ويقع ضمن المنطقة الصفراء التي تسيطر عليها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتنفذ فيها قصف وهدم يومي، ولا يعرف حتى اللحظة الضرر النهائي[14].

ويعود إلى عقود طويلة، يوجد فيه "كومة من الردم، وجدار من الطوب، وكسر فخارية"، وكميات كبيرة من الكسر الفخارية، وعثر خلال عمليات الحفر والتنقيب على كنز من العملة اليونانية محفوظة داخل جرة من الفخار تزيد على الألف قطعة، مما يدل بوضوح على غنى الموقع بالآثار الدفينة[15].

قصف الجوي وعمليات تجريف الواسعة

موقع البلاخية الأثري

محافظة غزة، مخيم الشاطئ | 800 م²

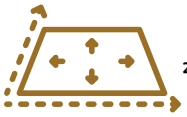

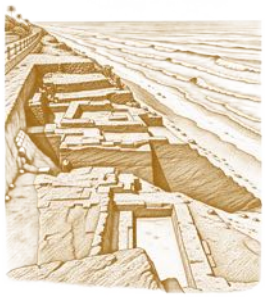

يقع في محافظة غزة، مخيم الشاطئ. المساحة (800 م²)، ضمن نطاق أثري يمتد لـ (1 كم²)[16]. تعرض الموقع لعمليات تجريف كبيرة بواسطة الجرافات العسكرية المرافقة للقوات المتوغلة، ورصد فريق المركز آثار مركبات ثقيلة واسعة تقطع المنطقة الأثرية، مما أدى لطمس المعالم السطحية وتدمير الأرضيات المرصوفة بالفسيفساء والفخاريات. ويُعرف الموقع تاريخياً باسم "أنثيدون" (مدينة الزهور باليونانية)، وهو ميناء غزة في العصور اليونانية والرومانية، وأحد بوابات غزة القديمة، ورد ذكره في المصادر الكلاسيكية والمؤرخين القدامى مثل "يوسيفوس" (القرن الأول الميلادي). يضم بقايا جدران تاريخية، صهاريج حجرية، ومقبرة بيزنطية فريدة مزينة بزخارف[17].

عمليات تجريف كبيرة بمرافقة للقوات المتوغلة

المقبرة الرومانية البيزنطية

محافظة شمال غزة، مدينة جباليا | 670 م²

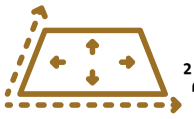

تقع في محافظة شمال غزة، مدينة جباليا، شرقي شارع صلاح الدين. المساحة: حوالي (670م²)، تتربع على تلة بارتفاع 48 م عن سطح البحر. تعرضت لعملية تجريف واسعة خلال التوغل البري في ديسمبر 2023، وتقع ضمن المنطقة الصفراء التي تسيطر عليها قوات الاحتلال الإسرائيلي[18].

وتعود للحقبة التاريخية بين القرن الأول قبل الميلاد والقرن الثاني بعد الميلاد، وتشمل (134) قبراً، وهي أول مقبرة كاملة في غزة، وتضم قبوراً منحوتة في صخر الكركار، وقبوراً مبنية من كتل صخرية صلبة، بالإضافة إلى نمط "الدفن داخل الجرار الفخارية" المخصص للأطفال، وعُثر بداخل القبور على: عملات ذهبية بيزنطية، مجوهرات رومانية، زجاجات عطر، مصابيح زيتية، وأوانٍ فخارية متنوعة[19].

عملية تجريف واسعة خلال التوغل البري

كنيسة القديس برفيريوس (كنيسة الروم الأرثوذكس)

محافظة غزة، حي الزيتون | 2,000 م²

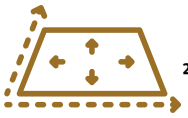

تقع في محافظة غزة، حي الزيتون، شارع العمدان. المساحة الإجمالية: 2000 م² (المساحة المبنية 1200 م² - المفتوحة 800م²). تعرضت لسلسلة من الاستهدافات المباشرة، كان أعنفها في 19 أكتوبر 2023م. أدى القصف إلى انهيار كلي لمبنى "وكلاء الكنيسة" الأثري الملاصق لها، ودمار بالغ في القاعات والأرصفة التاريخية والساحات المفتوحة. وتسبب في وقوع مجزرة دامية بحق العائلات النازحة (مسيحيين ومسلمين) التي كانت تحتمي بحرم الكنيسة التاريخي[20]. وتُعد ثالث أقدم كنيسة في العالم؛ يعود تأسيسها الأول إلى عام 425م في العصر البيزنطي تحت إشراف الأسقف برفيريوس. أُعيد بناء الهيكل الحالي في القرن الثاني عشر، وشهدت ترميماً واسعاً عام 1856م. تتميز بطراز معماري فريد يعتمد على الجدران الضخمة المدعمة بأعمدة رخامية وجرانيتية وأقبية متقاطعة تعكس فنون العصور الوسطى[21].

سلسلة استهدافات مباشرة

الجامع العمري الكبير

محافظة غزة، حي الدرج | حوالي 4100 م^2

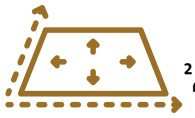

تقع في محافظة غزة، حي الدرج، شارع عمر المختار. المساحة الإجمالية: حوالي 4100 م^2 (المساحة المبنية 3500 م^2 - الصحن المفتوح 1190-1500 م^2). دمر بشكل بالغ نتيجة عدة استهدافات مباشرة، وطال الدمار الأروقة التاريخية: المصلى الرئيس، المئذنة، المكتبة الأثرية[22].

ويُعد شاهداً على تعاقب الحضارات منذ العصر الروماني والبيزنطي وصولاً إلى العصور الإسلامية (الراشدية، المملوكية، والعثمانية). أقيم في القرن السابع الميلادي على أنقاض كنيسة بيزنطية، وشهد توسعات كبرى في عهد السلطان المملوكي الظاهر بيبرس. يتميز بطراز معماري مهيب يرتكز على38 عموداً من الرخام، وأسقف ذات أقبية متقاطعة. ويضم مكتبة من أهم المكتبات الأثرية في فلسطين، حيث كانت تحتوي على132 مخطوطة نادرة[23].

استهدافات مباشرة

الجامع العمري الكبير

خان الأمير يونس النوروزي (قلعة برقوق)

خان يونس، شارع جمال عبد الناصر

بنيت القلعة في العام 789هـ-1387م على شكل مجمع حكومي كامل، وهي حصينة متينة عالية الجدران، وفيها مسجد وبئر، أقيم نزل لاستقبال المسافرين، وإسطبل للخيول، ويوجد على أسوار القلعة أربعة أبراج للمراقبة والحماية. وكان يقيم في القلعة حامية من الفرسان وإلى وقت قريب حتى 1956م كانت معظم مباني القلعة الداخلية موجودة، ولكنها اندثرت تدريجياً، وبقيت إحدى البوابات والمئذنة وأجزاء من السور[24].

خلال حرب الإبادة تعرض الموقع لقصف مباشر، مما أسفر عن أضرار جسيمة شملت انهيار المنشآت المتبقية، ومنها الأسوار والبوابة والمئذنة.

قصف مباشر

خان الأمير يونس النوروزي (قلعة برقوق) بعد القصف

قصر الباشا

محافظة غزة، حي الدرج | حوالي 2860 م^2

يقع في محافظة غزة، حي الدرج، شارع الوحدة. المساحة الإجمالية: حوالي 2860 م^2 (المساحة المبنية 760 م^2 موزعة على طابقين – المساحة المفتوحة 2100 م^2)[25].

تعرض لقصف مباشر في ديسمبر 2023 ويناير 2024، ما تسبب في دمار واسع في أجزاء من مبانيه التاريخية وأقبيته، وقامت قوات الاحتلال أثناء التوغل البري بسرقة قطع أثرية نادرة كانت معروضة في المتحف. وتعود أساساته للعصر المملوكي وكان مقراً لنائب المدينة، واستمر خلال العصر العثماني، وشهد أحداثاً تاريخية كبرى، منها إقامة نابليون بونابرت فيه عام 1799م.

ويتميز بواجهات حجرية مزينة بالأسدين المتقابلين، وأطباق وزخارف هندسية[26]. حوّل القصر إلى متحف وطني يجمع القطع الأثرية النادرة، مثل: مخطوطات منها/ قرآن من ورق البردة، ومزامير داوود، جرار فخارية، (900) قطعة نقود معدنية، أسلحة وخوذ عسكرية[27].

قصف مباشر

قصر الباشا قبل القصف

قصر الباشا بعد القصف

سوق القيسارية (سوق الذهب)

محافظة غزة، حي الدرج | حوالي 500 م²

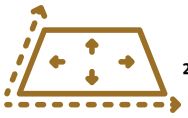

قصف مباشر

يقع في محافظة غزة، حي الدرج، شارع عمر المختار. المساحة المبنية: حوالي (500م²)[28]. تعرض للقصف بشكل مباشر عدة مرات، وتضرر بشكل بالغ، فدمرت بعض المحلات التجارية فيه، وأصيب بتصدعات خطيرة تهدد بانهيار القبو الرئيس الذي يغطيه. ويُعد السوق من أبرز المعالم الاقتصادية المتبقية من العصر المملوكي ويصل عمره الزمني إلى نحو 600 عام. ويتكون من ممر ضيق مغطى بقبو، ويضم 44 محلاً تجارياً، موزعة على جانبيه، وتتميز بأسقف من الأقبية المتقاطعة المتينة. عُرف تاريخياً كمركز لتجارة المنسوجات والسلع الثمينة، ويشتهر حالياً بسوق الذهب[29].

سوق القيسارية (سوق الذهب) بعد القصف

حمام السمرة الأثري

محافظة غزة، حي الزيتون | حوالي 500 م^2

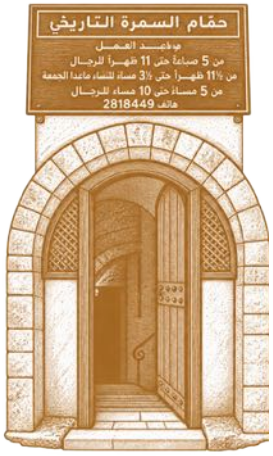

يقع في محافظة غزة، حي الزيتون، شارع العمدان. المساحة المبنية: حوالي (500م^2)[30]. تعرض للقصف المباشر في يناير 2024، ما تسبب في تدميره كلياً. ويُعد الحمام الأثري الوحيد الباقي في قطاع غزة، ويشير أحد النقوش بداخله إلى أن أول ترميم له يعود إلى أوائل زمن العهد المملوكي، عندما قام الملك سنجر بن عبد الله المؤيدي بتجديده عام 685هـ/ 1286م[31]. تذكر سجلات محكمة نابلس الشرعية بأن الحمام كان في سنة 1067هـ/1656م ملكاً لمراد باشا من أعيان الدولة التركية العثمانية. في سنة 1311هـ/1893م احتاج إلى ترميم وإعادة بناء، واستمر حتى العام 1975م حيث هجر وأقفل إلى أن تم اعادة تأهيله سنة 1996م[32]. خطط الحمام للانتقال التدريجي من الغرفة الساخنة إلى الدافئة إلى الباردة والتي سقفت بقبة ذات فتحات مستديرة معشقة بالزجاج الملون يسمح لأشعة الشمس من النفاذ لإضاءة القاعة بضوء طبيعي يضفي على المكان رونقاً وجمالاً، بالإضافة إلى أرضية ملونة رصفت بالرخام[33].

قصف مباشر

حمام السمرة الأثري قبل القصف

حمام السمرة الأثري بعد القصف

لوحات الفسيفساء في قطاع غزة (الأرضيات):

استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة عدة لوحات فسيفسائية بيزنطية هامة، شمل الضرر

فسيفساء عبسان الكبيرة

مدينة خان يونس

420 م^2

فسيفساء عبسان الكبيرة: في مدينة خان يونس، بمساحة 420متر مربع[35]، تعرضت لقصف جوي مباشر أدى إلى تهشيم الأرضيات والأيقونات. وتمثل أرضية فريدة تعكس الأسلوب الفني لمدرسة جنوب فلسطين خلال العصر البيزنطي[35].

فسيفساء البريج

محافظة دير البلح

450

فسيفساء البريج: في محافظة دير البلح، بمساحة 450 متر مربع[36]. تعرضت لعملية هدم وتجريف ممنهجة بواسطة الجرافات العسكرية، وطال الدمار الأرضيات الملونة. اكتُشفت عام 2022، وتعود لكنيسة بيزنطية، وتضم رسومات هندسية وحيوانية نادرة تعكس طبيعة الحياة الاجتماعية والبيئية[37].

فسيفساء ميناء غزة

قرب ميناء مدينة غزة

400

فسيفساء ميناء غزة: تقع قرب ميناء مدينة غزة[38]، تقدر مساحتها بنحو 400م^2 تسبب القصف في تضرر الطبقات السطحية الحاضنة لها. اكتشفت في العام 1966م، وتعود لبداية القرن السادس الميلادي، وتوثق النشاط التجاري والاجتماعي في ميناء غزة[39].

ثالثاً: تحليل التدمير الممنهج للميراث الأثري في قطاع غزة:

تشير الحقائق التي استعرضها التقرير إلى تدمير ممنهج للموروث الثقافي الفلسطيني، من خلال استهداف وتدمير المعالم الأثرية والتاريخية، حيث دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها في قطاع غزة (226) معلماً أثرياً وتاريخياً وفقاً لتوثيق المركز. واتخذت عدداً منها كمواقع عسكرية لقواتها. ويثبت السلوك العملياتي لقوات الاحتلال وتدميرها واستهدافها تلك المعالم؛ تعمد مسح الحجر والأثر وطمس ما تبقى من الذاكرة التراثية الفلسطينية على هذه الأرض. ووفقاً لما جاء في التقرير من حقائق ومعلومات، يمكن الاستنتاج إلى أنّ تدمير قوات الاحتلال الإسرائيلي للمعالم الأثرية والتاريخية في سياق جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، يهدف إلى ما يأتي:

1 محو الهوية الثقافية والمكانية:

لم يكن استهداف المعالم الأثرية في قطاع غزة مجرد أضرار جانبية للعمليات العسكرية فحسب، بل تكشف الحقائق عن نمط من المحو الثقافي المنهجي، حيث إن تدمير المعالم الأثرية والتاريخية، يمثل استهدافاً للذاكرة الجمعية الفلسطينية، حيث تبرز قيمة هذه المعالم كوثائق مادية تثبت الحيازة التاريخية والاستمرارية الحضارية للشعب الفلسطيني على أرضه وتراثه الإنساني المعنوي والمادي.

من الناحية التاريخية، لا يمكن اعتبار تدمير المعالم الأثرية والتاريخية في غزة أضراراً هامشية، فالأثر لا يقاس بالحجارة وحدها، بل بالذاكرة والهوية المرتبطة بالمكان. استهداف نحو ألف مسجد تاريخي، كنائس قديمة، أسواق مثل سوق الذهب، وتجريف المقابر والمراكز الثقافية يضاعف الخسارة، إذ يشمل فقدان المكان والرواية والشواهد المادية لتاريخ الناس، ويعتبر مساساً بالذاكرة الجمعية للتراث والمجتمع[40].

تعد فلسطين مهد الحضارات، ومرت بعصور ما قبل التاريخ والحضارات الكنعانية والمصرية والرومانية والبيزنطية، وكانت غزة محوراً تاريخياً وحضارياً بفضل موقعها الجغرافي. وقد جاء التدمير الحالي للمعالم الأثرية، بما فيها التلال ومواقع الحفريات، الفسيفساء، الكنائس والمقابر المسيحية، والمساجد والمقامات الإسلامية، بشكل متعمد لمسح دلائل الحضارات المتعاقبة وضرب الهوية والثقافة الفلسطينية، مع بقاء القليل منها فقط[41].

وتدرجت قوات الاحتلال في تدمير المواقع والمعالم الأثرية والتاريخية في قطاع غزة، حيث بدأت بقصف المباني المجاورة لها فألحقت بتلك المعالم أضراراً متفاوتة، وبعد ذلك استهدفت المعالم التاريخية والأثرية بشكل مباشر ومقصود، وفي وقت لاحق وبعد توغلها في مناطق القطاع؛ شرعت في تجريف ودفن المعالم الأثرية والتاريخية، ثمّ قامت بمسح أحياء تاريخية بالكامل خاصّة في مدينة غزة، ومن أهم المعالم التي تعرضت للتدمير: الجامع العمري الكبير، وقصر الباشا، والمبنى الإداري لكنيسة القديس برفيريوس، والكنيسة البيزنطية بجباليا، وحمام السمرة، والعديد من المساجد التاريخية، والمواقع التي تعود إلى العصور المملوكية والعثمانية، والعديد من المباني الأثرية السكنية. الاستهداف المتعمد للمعالم الأثرية في غزة يهدف إلى طمس الهوية الفلسطينية ومحو الإرث التاريخي الممتد من الحقبة الكنعانية إلى البيزنطية والرومانية والإسلامية. سعى الاحتلال لتزييف التاريخ والاستيلاء على التراث الفلسطيني ونسبه لسرديته المزعومة، وسُجلت سرقات عديدة خلال توغل القوات في البلدة القديمة يناير 2025، شملت كتاب مزامير داوود، قطع أثرية بيزنطية ورومانية، حلي نسائية، عملات وفخار تاريخي[42].

تحاول الدول المستعمرة جاهدة أن تخفي حقيقة جرائمها وأفعالها، عبر استخدام استراتيجية السرية، ومنها منع الصحافيين من تغطية الأحداث أو قتلهم، واستراتيجية التقليل من شأن الشعب المُحتل، والتقليل من قيمته وثقافته، وعليه تصبح الأدلة المادية لتلك الثقافة كالمواقع الأثرية والمعابد والكنائس والمباني التاريخية، أقل أهمية، ويصبح تدميرها غير ذي أهمية. كما يؤدي تدمير المواقع التاريخية إلى التقليل من قيمة إبداع الشعوب المحتلة وإنسانيته، وتضيع هوية مكانهم، وبالتالي يبدو نفيهم من أرضهم أقل أهمية[43]. وهذا ما تنتهجه قوات الاحتلال الإسرائيلي مع الشعب الفلسطيني منذ احتلالها الأرض الفلسطينية في العام 1948، بيد أن وتيرة التدمير أصبحت سمة ظاهرة خلال حرب غزة.

مقبرة ومقام الغصين

المجلس التشريعي الفلسطيني - غزة

2 ضرب الوجود الحضاري والعمراني والروحي:

يكشف استهداف الاحتلال للمواقع الأثرية في غزة عن نيته ضرب جذور الوجود الحضاري منذ العصور البرونزية والكنعانية، كما ظهر في قصف تل العجول وميناء البلاخية (أنثيدون)، ما يمثل تدميراً لأقدم الموانئ والمدن الكنعانية التي شكلت الحلقة الأولى للسلسلة الحضارية لغزة كميناء تجاري منذ الألف الثالثة قبل الميلاد. كما استهدف الاحتلال العمارة المدنية والاجتماعية من خلال المنازل التاريخية والأسبطة المعمارية والبيوت الأثرية وحمام السمرة، ما يسبب خسارة لا تعوض للنمط المعماري الذي يعكس الحياة الاجتماعية والاقتصادية خلال القرون الأربعة الأخيرة. ويكشف استهداف التراث الروحي والتعددية الدينية، عبر الكنائس والمساجد مثل كنيسة القديس برفيريوس والمسجد العمري الكبير ودير القديس هيلاريون، عن محاولة طمس الرموز التاريخية للتعايش الديني في المنطقة. وطال الاستهداف المعالم التابعة لمجلس الكنائس ومقابر الكومنولث البريطانية، ما يعكس رغبة الاحتلال في قطع صلة غزة بالعالم وطمس عمقها الثقافي والديني، وتحويلها إلى مساحة معزولة بلا أي تواصل دولي أو تنوع حضاري.

إن تدمير الاحتلال للبيوت السكنية التاريخية يمثل خسارة عمرانية كبيرة تتجاوز مجرد فقدان المباني، فهو يمسّ روح غزة وذاكرتها الحضرية. هذه المباني تحفظ شكل الحياة اليومية، الأسواق الصغيرة، وعلاقات الجيرة، وتنظيم المدينة اجتماعياً واقتصادياً عبر قرون، ما يجعل خسارتها بمثابة محو للهوية المعمارية التي تشكلت مع الزمن.
ويكشف استهداف التراث الأثري في غزة عن تعمد الاحتلال ضرب جذور الوجود الحضاري منذ العصور البرونزية والكنعانية، كما يظهر في قصف تل العجول وميناء البلاخية (أنثيدون). هذه العمليات لا تمحو المباني فحسب، بل تمس سردية المكان وتاريخ سكانه، ما ينتج عنه أثر طويل المدى يتجاوز أبعاد الحرب المباشرة ويعكس نكبة ثقافية كبرى للذاكرة الجمعية للمدينة[44].

فمنذ العام 1948، تتبع قوات الاحتلال استراتيجية إبادة ثقافية ممنهجة تستهدف المعالم الأثرية والمكتبات والأرشيفات الوطنية لمحو الذاكرة الجمعية وتجريد الفلسطينيين من شواهدهم التاريخية، في محو حضاري يهدف إلى تقويض الهوية الوطنية وإخفاء الوجود التاريخي للشعب الفلسطيني. ترتكز هذه السياسة على عقيدة أيديولوجية تعتبر التراث الفلسطيني تهديداً لمشروع الاحتلال، وتم ترجمتها إلى محو منظم للهوية العربية وطمس الشواهد المادية عبر طمس التسلسل الزمني للمكان. الهدف النهائي هو فرض سردية الإحلال والاستبدال وقطع العلاقة بين الفلسطينيين وأرضهم وتاريخهم[45].

3 استلاب الأصالة وخلق فجوة في التواتر التاريخي:

يؤدي الضرر الواسع في المعالم الأثرية والتاريخية إلى فقدان جزءاً من قيمتها وأصالتها عبر التاريخ، وحتى لو أعيد بناء هذه المعالم مستقبلاً، فإن المادة التاريخية الأصلية فقدت. هذا هو الاستلاب في أبشع صوره، أن تضطر للعيش في نسخة مقلدة من تاريخك لأن الأصل قد دمر، وشكلت المعالم المدمرة التسلسل الزمني للمكان في قطاع غزة وجاء تدميرها لكي يخلق فجوات معرفية؛ فالباحث المستقبلي أو الطفل الفلسطيني لن يستطيع رؤية الاستمرارية والتواصل الحضاري، بل سيرى ركاماً تنسج حوله الروايات، مما يسهل عملية استلاب الانتماء للأرض والوطن.
وتدلل المعالم الأثرية القديمة في غزة على أنها ليست مدينة حرب؛ بل مدينة قديمة أصيلة على الساحل تربط مصر والشام والبحر المتوسط، والمواقع المستهدفة مرتبطة بهذا الامتداد والتواتر التاريخي، بما في ذلك المواقع الساحلية الأثرية المعروفة. وهنا يظهر المعنى الحقيقي لمحو الأدلة المادية على التفاعل الحضاري، لأن كل طبقة تاريخية تزال تجعل إثبات عمق هذا التواصل أصعب، لا سيما على مستوى الوعي العالمي[46].
علماً أن المعالم الأثرية والتاريخية المتضررة في قطاع غزة؛ تصنّف كحاجة عاجلة للتدخل، يعني وضع المجتمع الفلسطيني أمام عبء مادي وهندسي هائل قد يستغرق عقوداً من الزمن، وهذا بحد ذاته نوع من سرقة الزمن؛ حيث يُشغل الشعب بالترميم والبكاء على الأطلال بدلاً من التطور والانفتاح والإبداع الثقافي.

4 شطب الذاكرة:

تعود ملكية (101) موقعاً أثرياً مدمراً في قطاع غزة، لأشخاص، حيث أنّ ملكيتها خاصة، يعني ذلك أننا نتحدث عن بيوت أثرية سكنتها عائلات غزة لأجيال متعاقبة. ويأتي تدمير هذه المعالم كشطب للإرث العائلي التاريخي؛ حيث يفقد الأبناء الرابط المادي الذي يربطهم بالأجداد. ويكسر التدمير الاستمرارية الاجتماعية، ويحول العائلات العريقة إلى عائلات بلا بيت تاريخي مادي، مما يسهل عملية الاغتراب عن المدينة. ويضع تدمير الملكيات الخاصة أصحابها أمام تحديات قانونية ومادية هائلة ويخلق حالة من الفوضى القانونية؛ فقد تضيع حدود الملكيات أو تصبح تكلفة الترميم أكبر من قدرة الأفراد، مما يؤدي في النهاية إلى هجر هذه المعالم أو ضياعها للأبد.

ومسحت قوات الاحتلال خلال جريمة الإبادة معظم منازل حي الشجاعية الكائن شرق مدينة غزة، وذلك خلال العام 2025م، وتعود معظم مبانيه وبيوته السكنية إلى العهدين المملوكي والعثماني، وتعتبر من أهم المعالم الأثرية والتاريخية في القطاع، دمرت بالكامل، مثل: قصر حتحت، وبيت السقا، وشارع بسيسو والذي يضم أكثر من (20) بيت أثري[47].

في غزة القديمة، الهدم لا يمس الحجر فقط، بل يمحو طبقات تاريخية تمتد لقرون وتحمل آثار الحياة اليومية. المباني القديمة مثل السباطات، الحمامات، والبيوت التاريخية، كانت تجسّد الطقوس الاجتماعية، الاقتصاد المحلي، وعلاقات الجيرة والخصوصية. السباط ليس مجرد ممر معماري، بل دفتر يوميات لسكان الحارة، والحمام مرفق اجتماعي مرتبط باللقاء والفرح والحزن. البيت التاريخي يعكس شكل العائلة وتقسيم الفضاء وعلاقتها بالمناخ والضوء. محو هذه الشواهد يضعف قدرة الناس على حماية روايتهم أمام العالم. يستهدف الهدم بذلك ليس المبنى فقط، بل الذاكرة الجماعية والتاريخ المعاش[48].

تؤكد الحقائق التي سردها التقرير على أنّ سياسة الضرر المرتفع تهدف إلى الوصول لمرحلة نقطة اللاعودة، عندما يصبح الركام هو السمة السائدة للمعالم الأثرية، يبدأ الإنسان بالتعود على المشهد الجديد، وتدريجياً تتلاشى الصورة الذهنية القديمة للمدينة في ذاكرة الأجيال. هذا هو الهدف النهائي لإبادة الذاكرة، فليس قتل الماضي فحسب، بل منع استعادته في المستقبل. ويعتبر حجم الدمار الذي طال النسيج العمراني والأثري في غزة نتيجة تدمير المعالم الأثرية والتاريخية، بمثابة نكبة ثقافية كبرى، واستلاباً منظماً للذاكرة، فهذا التدمير لا يستهدف الحجر فقط، بل يستهدف الرواية الفلسطينية والسردية الفلسطينية عبر محو الأدلة المادية التي تؤرخ للتفاعل الحضاري بين غزة والعالم من خلال أكثر من 5000 عام.

التكييف الحقوقي والقانوني لاستهداف المعالم الأثرية والتاريخية

تشكل الهجمات التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأهداف المدنية، بما في ذلك المواقع الأثرية والتاريخية في قطاع غزة، انتهاكاً واضحاً للاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحماية التراث العالمي والهوية الثقافية والممتلكات الأثرية

4.1 اتفاقية لاهاي لعام 1954

عرّفت اتفاقية لاهاي الدولية لحماية الممتلكات الثقافية في النزاع المسلح لسنة 1954م الممتلكات الثقافية بأنّها: "الممتلكات المنقولة أو الثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب الثقافي كالمباني المعمارية أو الفنية أو التاريخية، الديني منها أو الدنيوي، والمباني الأثرية، ومجموعات المباني التي تكتسب في تجمعها قيمة تاريخية أو فنية، والتحف الفنية والمخطوطات والكتب والأشياء الأخرى ذات القيمة الفنية والتاريخية، والمباني المخصصة لحماية وعرض الممتلكات الثقافية المنقولة كالمتاحف ودور الكتب الكبرى ومخازن المخطوطات". يذكر أن إسرائيل انضمت للاتفاقية قي العام 1957 والتي نصت أيضا على أن "الأضرار التي تلحق بممتلكات ثقافية يملكها أي شعب كأن تمس التراث الثقافي الذي تملكه الإنسانية جمعاء، فكل شعب يساهم بنصيبه في الثقافة العالمية" وأجازت الاتفاقية وضع شعار مميز على الممتلكات الثقافية لتسهيل التعرف عليها، حيث وضحت المادة 16 الشكل الذي يجب أن يتخذه هذا الشعار.[49]

كما نصت المادة رقم (4) من الاتفاقية على أنّه "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة باحترام الممتلكات الثقافية الكائنة سواء في أراضيها أو أراضي الأطراف السامية المتعاقدة الأخرى.. وبامتناعها عن أي عمل عدائي إزائها.. كما تتعهد بتحريم أي سرقة أو نهب أو تبديد للممتلكات الثقافية ووقايتها من هذه الأعمال ووقفها عند اللزوم مهما كانت أساليبها، وبالمثل تحريم أي عمل تخريبي موجه ضد هذه الممتلكات. كما ألزمت المادة رقم (5) قوات الاحتلال بتعضيد جهود السلطات الوطنية المختصة في المناطق الواقعة تحت الاحتلال في سبيل وقاية الممتلكات الثقافية والمحافظة عليها.

إن الممتلكات الثقافية التي تعرضت للضرر أو التدمير الكلي منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية تندرج ضمن تعريفات اتفاقية لاهاي لعام 1954 باعتبارها ممتلكات "ذات أهمية كبيرة للتراث الثقافي" للشعب الفلسطيني. وفقا لتوثيق مركز الميزان، حوالي 40٪ من المواقع المستهدفة حملت علامات مرئية تشير بوضوح إلى طبيعتها، مثل الهلال والمآذن والقباب أو الصلبان أو الأجراس، مما يشير إلى أنها كانت مبان دينية.
لم تتخذ قوات الاحتلال الإسرائيلي أي تدابير «للامتناع عن أي عمل عدائي» ازاء الممتلكات الثقافية، بل أمعنت في استهدافها حيث دمرت أو ألحقت أضرارا بما نسبته71,5٪ من إجمالي التراث الثقافي الموثق في قطاع غزة. وخلافا لبنود الاتفاقية التي تلزم الأطراف السامية المتعاقدة بتحريم أي سرقة أو نهب أو تبديد للممتلكات الثقافية وتفرض على سلطات الاحتلال دعم جهود السلطات الوطنية المختصة في وقاية الممتلكات الثقافية والحفاظ عليها، هناك أدلة على أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قد نفذت أو سمحت بأعمال أخرى محظورة بموجب الاتفاقية إلى جانب التدمير المباشر، مثل السرقة والنهب

4.2 القانون الدولي الإنساني وجرائم الحرب

وأكد القانون الدولي الإنساني من خلال اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية السكان المدنيين وقت الحرب والنزاعات المسلحة للعام 1949م؛ على أن يكون للأعيان المدنية حماية خاصّة، حيث شدّد على عدم مهاجمتها أو التسبب لها بأضرار نظراً لأهميتها لبقاء الإنسان. ونصت المادة (53) من الاتفاقية على أنّه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات.. إلا إذا كانت الضرورات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير"[50]. وهو ما لم تلتزم به قوات الاحتلال الإسرائيلي ودمّرت الممتلكات العامة ومنها الممتلكات التراثية والثقافية، مع أن إسرائيل طرف موقع على اتفاقية جنيف الرابعة. يُعد تدمير الممتلكات غير المبرر بضرورة حربية وعلى نطاق واسع انتهاكًا جسيمًا لاتفاقية جنيف الرابعة[51] ويمكن أن يرقى إلى جريمة حرب.[52] كما حظرت المادة رقم (53) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الرابعة؛ ارتكاب أيّة أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية، أو الأعمال الفنية وأماكن العبادة التي تشكل التراث الروحي للشعب[53]. ورغم أن إسرائيل ليست طرفا موقعا على البروتوكولالإضافي الأول، فإن المادة 53 من البروتوكول تُعتبر انعكاساً للقاعدة رقم 38 من القانون الدولي العرفي التي تعتبر هكذا انتهاك قد يرقى إلى جريمة حرب.[54]

وخلص تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلةالصادر بتاريخ 6 مايو 2025 حول الهجمات على المؤسسات التعليمية والمواقع الدينية والثقافية إلى أن الهجمات التي شنتها قوات الاحتلال على المواقع الثقافية كانت متعمدة وغير متناسبة ولا تبررها الضرورة العسكرية، وبالتالي فإنها تشكل جرائم حرب.[55]

وتناولت اتفاقية روما لسنة 1998م (النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية) حماية التراث الثقافي؛ ونصّت المادة رقم (8) حول جرائم الحرب، على أنّ "تعمد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو العلمية أو الخيرية، والآثار التاريخية، والمستشفيات وأماكن تجمع المرضى والجرحى، شريطة ألا تكون أهدافاً عسكرية". يعتبر جريمة حرب[56]. فعلى سبيل المثال استندت محكمة الجنائية الدولية على المادة رقم (8) لإدانة مواطن مالي بارتكاب جرائم حرب في قضية تتعلق بهجمات استهدفت المعالم التاريخية والمباني الدينية، بما في ذلك الأضرحة ومسجد في مدينة تمبكتو القديمة.[57] وإدراكاً للأهمية الخاصة التي يكتسيها التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد التراث الثقافي وملاحقة مرتكبيها قضائياً، أصدر مكتب المدعي العام للمحكمة ورقة سياسات بشأن التراث الثقافي في عام 2021.[58] ورغم أن إسرائيل ليست طرفاً في نظام روما الأساسي، فإن المحكمة الجنائية الدولية تتمتع بالاختصاص القضائي على الجرائم المرتكبة في غزة نظراً لكون فلسطين دولة طرفاً في النظام الأساسي، وعليه وعقب إحالة من دولة فلسطين ودول أخرى، فتح المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية تحقيقاً في الجرائم المرتكبة في فلسطين منذ يونيو/حزيران 2014[59].

4.3. الإبادة الجماعية

أوردت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في تقريرها الصادر في أكتوبر 2024 تحليلا قانونيا للسوابق القضائية لمحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والتي خلصت إلى أن أفعالاً مثل تدمير الهياكل الثقافية والتعليمية والاقتصادية التي تربط الشعب بأرضه يمكن أن تشير إلى وجود نية للإبادة الجماعية.[60] وتعرف الإبادة الجماعية في اتفاقية منع الإبادة الجماعية لعام 1948 بأنها أفعال معينة ترتكب "بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية" بما في ذلك من خلال "إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً."[61]

كما وقد خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى أن القوات الإسرائيلية ارتكبت عدة أفعال أساسية التي تشكل إبادة جماعية في غزة منذ أكتوبر 2023 وأظهرت النية (القصد الخاص) لارتكاب تلك الأفعال.[62]

أثبتت جنوب أفريقيا في الطلب الذي قدمته في ديسمبر 2023 إلى محكمة العدل الدولية[63] أن التدمير الممنهج للتراث الثقافي في غزة دليل على نية إسرائيل ارتكاب الإبادة الجماعية الرامية إلى تدمير الهوية الثقافية الفلسطينية، حيث تضمن الطلب بابا تحت عنوان "تدمير الحياة الفلسطينية في غزة" يوضح بالتفصيل استهداف وتدمير المكتبة الرئيسية لمدينة غزة، والعديد من مراكز التعلم والثقافة الفلسطينية، ومتحف التراث الفلسطيني الذي يضم مئات القطع الأثرية والثقافية، وغيرها من المواقع الأثرية والتاريخية والدينية، واصفا هذه الأعمال بأنها تهدف إلى تدمير نسيج وأسس الحياة الفلسطينية في غزة ذاتها، وبالتالي إخضاع الفلسطينيين في غزة عمداً لظروف معيشية تهدف إلى تدميرهم. وعلى إثر الطلب المقدم من جنوب افريقيا أمرت محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير مؤقتة ريثما تصدر قرارها النهائي والتي تضمنت إلزام إسرائيل باتخاذ جميع التدابير لمنع الأفعال المحظورة بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية.[64]

النتائج والتوصيات

خلُص التقرير إلى أن ما يتعرض له التراث الثقافي والعالمي في قطاع غزة ليس مجرد أضرار عرضية ناتجة عن العمليات العسكرية لقوات الاحتلال الإسرائيلي، بل هو تدمير ممنهج ومنظم ومتعمد للمعالم الأثرية والتاريخية ومحو للهوية المكانية يندرج ضمن جريمة الإبادة الجماعية. لقد فقدت غزة في هذه الحرب حوالي 71.5٪ من إجمالي معالم التراث الثقافي الموثق، فقد وثّق فريق المركز تضرر (226) موقعاً أثرياً وتاريخياً من أصل (316) معلم تاريخي وأثري معتمد في قطاع غزة، وذلك من خلال (226) استمارة توثيق خاصّة و(200) زيارة ميدانية، و(35) مقابلة متنوعة. وطال التدمير جذور الوجود الفلسطيني من العصور الكنعانية والبرونزية وصولاً إلى العصر الحديث، مما يهدف إلى قطع الصلة الوجدانية والمادية للشعب الفلسطيني بأرضه وتاريخه الحضاري. وخلص التقرير إلى أنّ:

- قوات الاحتلال الإسرائيلي دمرت خلال جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة (123) معلماً أثرياً وتاريخياً بشكل كلي بنسبة (54.5٪) من إجمالي تلك المعالم، بينما بلغت نسبة المعالم التي تضررت بشكل بالغ (29.8٪)، فيما بلغت نسبة التي تضررت بشكل جزئي طفيف (15.7٪). ويدلل ذلك نية قوات الاحتلال بإيقاع أذى أكبر بهذه المعالم ومحاولة مسحها وطمس وجودها المادي والحضاري والثقافي بشكل مقصود وممنهج.

الأضرار التي لحقت بالمواقع الأثرية والتاريخية في قطاع غزة

- استهدفت قوات الاحتلال البيوت السكنية التاريخية بشكل كبير من بين المعالم الأثرية والتاريخية في قطاع غزة، حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة (46.4٪)، وجاءت في المرتبة الثانية التلال الأثرية بنسبة (8.4٪)، والمساجد جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة (7.5٪)، فيما احتلت معالم (حمام، مستشفى، سبيل مياه، موانئ) المراتب الأربعة الأخيرة بين المعالم المستهدفة بنسبة (0.4٪) لكل منها.

46,4%	8,4%	7,5%	0,4%	0,4%	0,4%	0,4%
بيوت سكنية تاريخية	تلال أثرية	مساجد	حمامات	مستشفيات	سبيل مياه	موانئ

- احتلت محافظة غزة المرتبة الأولى من حيث عدد المعالم الأثرية والتاريخية المستهدفة، حيث تشكل نسبتها (72.5٪)، وجاءت محافظة خان يونس في المرتبة الثانية بنسبة (12.4٪)، ثم الوسطى بنسبة (7.6٪)، ثم رفح بنسبة (3.9٪)، وأخيراً محافظة شمال غزة بنسبة (3.6٪). وتعد غزة المدينة الاقدم في قطاع غزة، وهي المركز الاقتصادي والسياسي عبر التاريخ، ويوجد في نطاقها معظم المؤسسات، ومن بعدها تأتي محافظة خان يونس. ويؤكد ذلك تعمد استهداف قوات الاحتلال للمحافظات التاريخية الأبرز في قطاع غزة.

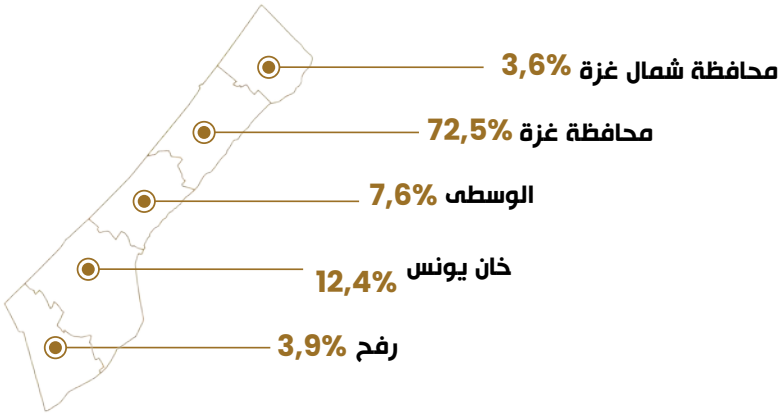

- تضررت نسبة (78.4٪) من المعالم الأثرية والتاريخية؛ نتيجة عمليات القصف الجوي والبري، وبلغت نسبة المعالم التي تضررت جراء عمليات النسف (11٪)، فيما بلغ نسبة التجريف (10.6٪) حيث شهدت مناطق واسعة من القطاع توغلات برية وتخللها اقتحامات وعمليات تجريف ومسح واسع للممتلكات العامة والخاصة.

- دمرّت الطائرات الحربية بأنواعها المختلفة المعالم الأثرية والتاريخية في قطاع غزة؛ بنسبة (72.6٪)، يليها الجرافات المصحوبة بقوة عسكرية وتشكل نسبتها (26.2٪)، واستخدمت الدبابات في عملية التدمير بنسبة (0.8٪)، فيما دمرت قوة عسكرية المعالم بنسبة (0.4٪). وهو ما يؤكد أن المعالم الأثرية والتاريخية والتراث العالمي دمر في أتون الحرب التي استخدمت فيها قوات الاحتلال القوة والأسلحة المختلفة بشكل مفرط، دون تناسب أو تمييز أو ضرورة حربية.

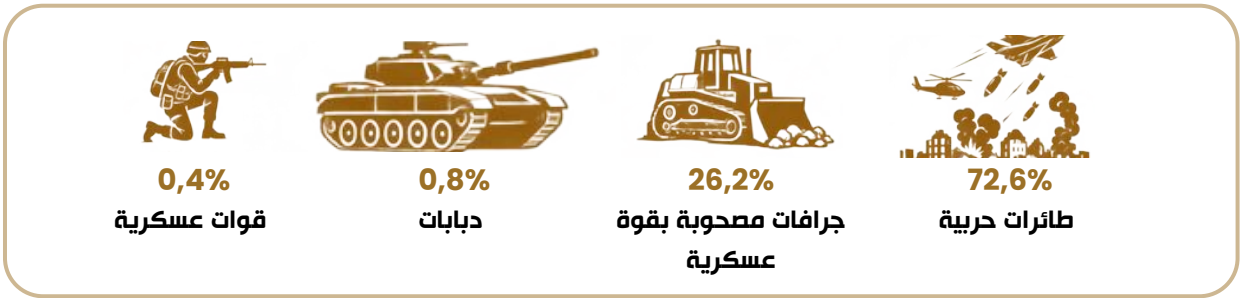

- تعرض نحو (11) معلماً أثرياً للسطو والسرقة والنهب، خاصة في المناطق التي تعرضت للتوغل وتنوعت المفقودات الأثرية، وشملت الحجارة المزخرفة، وبعض العناصر المعمارية، وبعض الساعات والرخام، والأعمدة الأثرية، وتماثيل وأحجار كريمة. علماً أن مناطق تلك المعالم ضمن المناطق التي تفرض قوات الاحتلال سيطرتها عليها بشكل كامل، وقت وقوع السرقة، ولا يستطيع أحد بخلاف قواتها الدخول أو الخروج منها.

- استهدفت قوات الاحتلال نحو (44) موقعاً أثرياً وتاريخياً للاستهداف أكثر من مرة خلال العدوانات السابقة التي شنتها على قطاع غزة، وهذا يؤكد على نيتها المسبقة تدمير هذه المعالم بشكل متعمد، وبعضها أكملت عليه تلك القوات بعد توغلها في المنطقة بالتجريف والمسح ودفن معالم الأماكن.

44
موقعاً أثرياً وتاريخياً
استهدف أكثر من مرة

- استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي (105) بيتاً سكنياً أثرياً، يعود بناؤه إلى العصر العثماني وما بعده، ويعيش فيه مئات السكان الذين ورثوه عن أجدادهم، ليخرج الاستهداف عن سياق تدمير التاريخ إلى انتهاك الحق في السكن، وحرمان السكان من الملاذ الآمن لهم، الذين يضم تاريخ أسرهم وذكرياتهم الممتدة. ووثق باحثو المركز تدمير (71) بيتاً أثرياً بشكل كلي. ما يؤكد قصدية قوات الاحتلال إحداث أكبر أذى بالمعالم التاريخية في قطاع غزة، بغض النظر عن وصفها وشكلها.

105
بيوت سكنية أثرية تم استهدافها
يعود بناؤها إلى العصر العثماني

- يقضم الخط الأصفر- الذي حددته قوات الاحتلال بعد اتفاق وقف إطلاق النار؛ شريطاً عريضاً من مساحة قطاع غزة يقدر نحو (56٪)، ويقع ضمن هذه المنطقة (63) موقعاً أثرياً وتاريخياً، تتوزع على محافظات قطاع غزة، حيث ضمت محافظة غزة (38) موقعاً داخل الخط الأصفر، ثم (10) مواقع في خان يونس، (9) في رفح، ثم شمال غزة (5) مواقع، وأخيراً المحافظة الوسطة (3) مواقع. ولم تتضح الرؤية كاملة حول ماهية الضرر الذي لحق تلك المعالم الأثرية والتاريخية.

- جاء استهداف قوات الاحتلال للمعالم الأثرية والتاريخية رغم التمييز، حيث تؤكد المعلومات أن حوالي (40٪) من المعالم هي إسلامية أو مسيحية، يوجد عليها شارات مميزة وواضحة كالهلال والمأذنة والقبة، أو الصليب والجرس.

- حولت قوات الاحتلال المعالم الأثرية والتاريخية إلى ثكنات عسكرية فتحت من خلالها النار تجاه المدنيين الفلسطينيين، كما فرضت العقوبات الجماعية على الفلسطينيين لا سيما النازحين الذين اتخذوا من المعالم الأثرية والتاريخية مراكز إيواء لهم بعد تهجيرهم القسري تحت وطأة النيران والقذائف، حيث استهدفت تلك القوات مواقع مثل كنيسة القديس برفيريوس، في ظل لجوء المدنيين إليها، ما يثبت ضرب منظومة الحماية التي كان يفترض أن توفرها هذه الأعيان المدنية.

وبناء عليه؛ يقدم التقرير مجموعة من التوصيات، على النحو الآتي:

1- عمل المجتمع الدولي على انهاء الاحتلال بشكل كامل للأراضي الفلسطينية، وتمكين الشعب الفلسطيني من الحق في تقرير المصير، وفقا للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في يونيو من العام 2024.

2- عمل المجتمع الدولي الجدي والفاعل على إلزام قوات الاحتلال الإسرائيلي بوقف العمليات العسكرية فوراً ووقف الحرب وجريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها في قطاع غزة، ورفع القيود والعقوبات الجماعية المنافية للقانون الدولي الإنساني، وإدخال المساعدات الإنسانية، والبدء الفعلي في عمليات إعادة إعمار ما دمرته تلك القوات من مساكن، ومنشآت عامة وخاصة، وبنية تحتية واقتصادية وثقافية.

3- حث المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على إدراج تدمير المعالم الأثرية والتاريخية في قطاع غزة، كملف منفصل وبارز، ضمن جرائم الحرب والإبادة الجماعية المرتكبة في القطاع، وملاحقة مرتكبيها.

4- ضغط الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف واتفاقية لاهاي (1954)، على دولة الاحتلال، من أجل وقف استهداف ما تبقى من معالم وماقع أثرية وتاريخية، وتوفير الحماية الدولية لها.
3)إرسال بعثة فنية مشتركة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمجلس العالمي للمعالم الأثرية (إيكوموس)، لتقصي الحقائق، وتقييم حجم الدمار الكيفي والكمي اللاحق بالمعالم الأثرية والتاريخية، ووضع خارطة طريق للتدخل الطارئ والعاجل.

5- إحالة ملف تدمير الممتلكات الثقافية في غزة من طرف اليونسكو إلى المحكمة الجنائية الدولية أو مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة استنادا إلى اتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالات النزاع المسلح.

6- جبر الضرر والتعويض، وتفعيل المسؤولية المدنية لدولة الاحتلال وإلزامها قانونياً بدفع تعويضات مالية مخصصة لإعادة إعمار وترميم المعالم الأثرية وفق المعايير الدولية.

7- السماح بدخول الخبراء في مجال التراث والآثار إلى قطاع غزة، من أجل المساهمة في أعمال الترميم والحفاظ على التراث الثقافي في قطاع غزة.

8- مسارعة المؤسسات الفلسطينية المختصة إلى اتخاذ الخطوات العملية في توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لاستهداف وتدمير المعالم الاثرية والتاريخية في سياق جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها في قطاع غزة، وتشكيل لجنة وطنية عليا لمتابعة القضية.

9- البدء الفوري في التوثيق الوطني الشامل وأرشفة رقمية لكافة المفقودات الأثرية (التي سُرقت أو دُمرت) لملاحقتها دولياً، ومنع تداولها في أسواق الآثار العالمية.

10- حماية الأنقاض التاريخية والإشراف على إزالة ركام المعالم الأثرية والتاريخية المدمرة كلياً مثل: المسجد العمري وحمام السمرة، بشكل هندسي أثري متخصص، لاستخراج العناصر المعمارية الأصلية القابلة للترميم والحفاظ عليها.

11- تعزيز الرواية التاريخية الفلسطينية بجميع الاشكال، وإطلاق حملات دولية تبرز القيمة الحضارية للمعالم الأثرية والتاريخية المدمرة (مثل تل العجول والبلاخية)، لمواجهة محاولات الاحتلال تزييف أو طمس الحقائق والتاريخ الفلسطيني.

الحواشي الختامية

[1] أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 11/12/2025، عن وقف إطلاق النار في قطاع غزة، برعاية الوسطاء (مصر، قطر، تركيا)، وبموافقة دولة الاحتلال الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية. وذلك في مؤتمر دولي عقد في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية بحضور جميع الأطراف.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أوضاع الفلسطينيين نهاية العام 2025، 31/12/2025. الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/ar/post-details/?postId=23319

[3] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، التراث العالمي https://www.unesco.org/ar/world-heritage

[4] الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، المنعقد في باريس، 1972م، الدورة (17). المادة الثانية. الرابط: https://whc.unesco.org/en/conventiontext.

[5] اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع المسلح لعام 1954 الرابط: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373964

[6] وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، تقرير تقييم الأضرار والمخاطر للتراث الثقافي المُستهدف في قطاع غزة، 2025. الرابط: https://etourism.ps/mihan/share/DReport.pdf

[7] فريق مركز الميزان لحقوق الإنسان، وثقت من خلال استمارة مخصصة، وجمعت المعلومات خلال الفترة من 1/12/2025 حتى 20/1/2026م.

[8] تتنوع الأعيان الأخرى إلى: مواقع السينما، السكة الحديد، والخزانات، وكل ما لم يرد تصنيفه ضمن التصنيفات المعتمدة.

[9] الأضرار الناجمة عن القوات العسكرية، حيث تم الهدم باستخدام أدوات يدوية (مثل المعاول والمطارق الثقيلة)، وعمليات التحطيم والحرق، وغيرها من الوسائل التي لا تعتمد على الآليات.

[10] أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 11/12/2025، عن وقف إطلاق النار في قطاع غزة، برعاية الوسطاء (مصر، قطر، تركيا)، وبموافقة دولة الاحتلال الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية.

[11] بتاريخ 18 مايو 2026، صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بتوسعة سيطرة القوات الاسرائيلية لتشمل 60٪ من مساحة قطاع غزة.

[12] وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، مرجع سابق.

[13] Encyclopaedia Britannica, Tall al-ʿAjjul, link: https://www.britannica.com/place/Tall-al-Ajjul

[14] وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، مرجع سابق.

[15] عربي 21، تل رفح الأثري، 23/11/2021م. الرابط: https://url-shortener.me/A6YD.

[16] وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، مرجع سابق.

[17] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، أبرز المعالم السياحية والتاريخية في قطاع غزة، الرابط: https://info.wafa.ps/pages/details/33027.

[18] وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، مرجع سابق.

[19] يورونيوز، أول مقبرة رومانية كاملة في غزة، 23/9/2023م. الرابط: https://url-shortener.me/A70M .

[20] وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، مرجع سابق.

[21] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، مرجع سابق.

[22] وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، مرجع سابق.

[23] عثمان الطباع، اتحاف الأعزة في تاريخ غزة، المجلد الأول، الطبعة الأولى، 1999م. القاهرة: دار الكتب المصرية.

[24] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، أبرز المعالم السياحية والتاريخية في قطاع غزة، مرجع سابق.

[25] وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، مرجع سابق.

[26] عثمان الطباع، مرجع سابق.

[27] ناريمان خلة، مشرف متحف قصر الباشا، مقابلة، بتاريخ 5/2/2025م.

[28] وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، مرجع سابق.

[29] الدليل الأثري لمدينة غزة، محمد أبو ركبة ورامي الشرافي، الطبعة الأولى، غزة، 2022م.

[30] وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، مرجع سابق.

[31] موقع الجزيرة، حمام السمرة، الرابط: https://2u.pw/gGU1UR .

[32] التعاون، يلا على فلسطين، حمام السمرة، الرابط: https://2u.pw/pJhZSy .

[33] موقع الإبادة الجماعية في غزة، حمام السمرة، 30/12/2023م. الرابط: https://h1.nu/1rpQD .

[34] وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، مرجع سابق.

[35] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، مرجع سابق.

[36] وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، مرجع سابق.

[37] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، مرجع سابق.
[38] وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، مرجع سابق.
[39] وزارة الثقافة الفلسطينية، التقرير الأولي الرابع حول أضرار القطاع الثقافي، 2024م. الرابط:
https://drive.google.com/file/d/18FXSWUAXzeL5kS3of8F0FxzsCoWbQuiO/view?pli=1 .
[40] د. عبد القادر حماد، الباحث في السياحة الفلسطينية، مقابلة، بتاريخ 7/2/2026م.
[41] د. محمد أبو ركبة، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعات الفلسطينية بغزة، مقابلة، بتاريخ 3/2/2026م.
[42] د. حمودة الدهدار، الخبير في التراث الثقافي، مقابلة، بتاريخ 4/2/2026م.
[43] Culture Matters, Cultural Genocide: the destruction of cultural heritage in Gaza, 11\8\2025. Link:
https://www.culturematters.org.uk/cultural-genocide-the-destruction-of-cultural-heritage-in-gaza/
[44] د. عبد القادر حماد، مرجع سابق.
[45] د. سامي أحمد، أستاذ التاريخ في جامعة القدس المفتوحة بغزة، مقابلة، بتاريخ 5/2/2026م.
[46] د. عبد القادر حماد، مرجع سابق.
[47] د. حمودة الدهدار، مرجع سابق.
[48] د. عبد القادر حماد، مرجع سابق.
[49] اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع المسلح لعام 1954، الرابط:
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373964
[50] اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية السكان المدنيين وقت الحرب والنزاعات المسلحة، المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949م، الرابط: https://ihl-databases.icrc.org/assets/2025-02/GC%20IV%20AR.pdf.
[51] مادة 147، اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية السكان المدنيين وقت الحرب والنزاعات المسلحة
[52] المادة رقم (8) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/Publications/Rome-Statute-Arabic.pdf
[53] البرتوكول الأول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة، المعقودة في 12 آب/ أغسطس 1949، المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة.
[54] القاعدة 38 (الهجمات ضد الممتلكات الثقافية) من القانون الدولي الإنساني العرفي https://ihl-databases.icrc.org/ar/customary-ihl/v1/rule38
[55] لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلّة، فقرة رقم 88 ورقم 89، مرجع سابق.
[56] الأمم المتحدة، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الرابط: https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/Publications/Rome-Statute-Arabic.pdf
[57] The Prosecutor v. Ahmad Al Faqi Al Mahdi, Judgment of 27 September 2016, https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/CaseInformationSheets/Al-MahdiEng.pdf
[58] International Criminal Court, Office of the Prosecutor Policy on Cultural Heritage, June 2021, https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/itemsDocuments/20210614-otp-policy-cultural-heritage-eng.pdf
[59] بيان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاطو بنسودا، بخصوص التحقيق في الحالة في فلسطين https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-fatou-bensouda-respecting-investigation-situation-palestine?lang=Arabic
[60] الإبادة الجماعية بوصفها محوا استعماريا، تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، فقرة رقم 47
https://www.un.org/unispal/document/genocide-as-colonial-erasure-report-francesca-albanese-01oct24/
[61] اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، 1948، https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-prevention-and-punishment-crime-genocide
[62] تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، 14 أغسطس 2025، فقرة رقم 66 ورقم 67
https://docs.un.org/ar/A/80/337
[63] طلب جنوب افريقيا المقدم لمحكمة العدل الدولية https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20231228-app-01-00-en.pdf
[64] أمر محكمة العدل الدولية الصادر في 26 يناير 2024
https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240126-ord-01-00-en.pdf

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

مركز الميزان لحقوق الإنسان - 2026